جامعة المستقبل

كلية القانون

محاضرات في شرح قانون العقوبات

المحاضرة السابعة

نطاق تطبيق مبدأ عدم الرجعية في قوانين الجرائم

اعداد:

م.د. علي جاسم محمد السعدي

أولاً: تمهيد – أنواع قوانين الجرائم

- قوانين الجرائم (أي القواعد التي تنظّم التجريم والعقاب) يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية:
- قوانين موضوعية
  - مثل: قانون العقوبات، القوانين الخاصة التي تجرّم أفعالًا معيّنة.
  - تتضمن:
    - تجريم الأفعال
    - تحديد العقوبات
    - بيان أركان المسؤولية الجنائية
    - أسباب الإباحة
    - موانع العقاب وأسباب الإعفاء.
- قوانين شكلية (إجرائية)
  مثل: قوانين أصول المحاكمات الجزائية وتنظيم الإجراءات.
- قوانين خاصة بالتقادم
- تنظم تقادم الدعوى الجزائية وتقادم العقوبة.

السؤال هنا:

هل يطبّق مبدأ عدم رجعية القانون الجنائي على جميع هذه الأنواع؟

أم أن نطاقه يختلف من نوع إلى آخر؟

في هذا المطلب ندرس القوانين الموضوعية وعلاقتها بمبدأ عدم الرجعية، ثم ننتقل إلى الاستثناءين المهمين:

- **القوانين المُفسِّرة**
- **القوانين الأصلح للمتهم.**

ثانياً: القوانين الموضوعية ومبدأ عدم الرجعية

1 القاعدة العامة

من المتفق عليه فقهاً وقضاءً:

أن القوانين الموضوعية في المجال الجنائي تخضع – كأصل عام – لمبدأ عدم رجعية القانون الجنائي على الماضي.

والسبب:

- اتصالها المباشر بمبدأ قانونية الجرائم والعقوبات.
- إذ لو سمحنا برجعية هذه القوانين لأمكن:
  - معاقبة شخص على فعل لم يكن مجرمًا وقت ارتكابه.
  - أو تشديد عقوبة على جريمة وقعت في ظل قانون أخف.

وقد قررت المادة (3/فقرة 1) من قانون العقوبات العراقي هذا المعنى بقولها:

"يسري على الجرائم القانون النافذ وقت ارتكابها،

ويرجع في تحديد وقت ارتكاب الجريمة إلى الوقت الذي تمت فيه أفعال تنفيذها دون النظر إلى وقت تحقق نتيجتها."

- 2 الاستثناء من القاعدة
- رغم أن الأصل هو عدم الرجعية، إلا أن هناك نوعين من القوانين الموضوعية لا يخضعان لهذا المبدأ، بل يُسمح برجعيتهما:
- القوانين المفسِّرة
- القوانين الأصلح للمتهم

ثالثاً: القوانين المفسِّرة

1 تعريف القانون المفسّر

القانون المفسِّر: هو القانون الذي يصدر لتفسير قانون سابق، وبيان المقصود من نصوصه الغامضة أو المختلف في تأويلها.

أي أن هدفه ليس إنشاء أحكام جديدة، بل:

- إزالة الغموض
- توحيد الفهم
- تحديد المعنى الصحيح للنص السابق.

2 موقفه من مبدأ عدم الرجعية

الأصل:

أن القانون المفسر لا يخضع لمبدأ عدم الرجعية،

بل يُعتبر راجعًا إلى تاريخ نفاذ القانون الأصلي الذي يفسّره.

السبب:

- **عند صدور القانون المفسِّر:**
  - **يتحد مع القانون الأصلي ويصبح جزءًا منه.**
  - **فيُعتبر – من الناحية القانونية – وكأنه كان موجودًا منذ تاريخ نفاذ القانون الأصلي.**
- **لذلك:**

يسري على الوقائع التي وقعت بعد نفاذ القانون الأصلي،

حتى لو كانت سابقة على تاريخ صدور القانون المفسِّر ذاته.

ومن هنا يبدو وكأن هذا القانون المفسر:

يُطبَّق رجعيًا على الماضي،

لكنه في الحقيقة ليس قانونًا جديدًا، بل *كشف* لما كان عليه حكم النص منذ البداية.

3 الشرط الجوهري في القانون المفسر

يشترط حتى يُعدّ القانون مفسّرًا بالمعنى الفني:

- ألا يتضمن أحكامًا جديدة لم يرد لها أثر في القانون الأصلي.
- فإن تضمّن:
- تجريمًا جديدًا
- أو عقوبة جديدة
- أو تعديلًا جوهريًا في الحكم

فلا يُعتبر تفسيرًا، بل تعديلًا، فتسري عليه قاعدة عدم الرجعية.

- وقد قررت محكمة التمييز العراقية:
- أن القواعد القانونية المفسِّرة والموضِّحة تسري على ما سبق من الوقائع دون حاجة إلى النص صراحة على رجعيتها.

المهم:

- العبرة ليست بما يصف المشرّع القانون به في عنوانه أو ديباجته، بل بحقيقة ما تتضمنه نصوصه.

رابعاً: القوانين الأصلح للمتهم

1 مفهوم القانون الأصلح للمتهم

هو كل قانون جنائي جديد ينشئ وضعًا أفضل للمتهم مقارنة بالقانون السابق.

يتحقق ذلك في حالات، منها أن يكون القانون الجديد:

- يلغي جريمة كانت معاقبًا عليها سابقًا ← فيُبيح الفعل.
- أو يضيف ركنًا جديدًا للجريمة ← فيضيق من نطاق التجريم.
- أو يلغي عقوبة كانت مقررة.
- أو يقرر:
  - سببًا جديدًا للإباحة
  - أو مانعًا للمسؤولية
  - أو سببًا للإعفاء من العقاب
- أو يخفف العقوبة المقررة للفعل.

2 موقفه من مبدأ عدم الرجعية

القانون الأصلح للمتهم لا يخضع لمبدأ عدم الرجعية، بل بالعكس:
يخضع لمبدأ رجعية القانون الأصلح للمتهم، فيُطبَّق على الجرائم التي وقعت قبل نفاذه ما دامت لم تُفصل نهائيًا.
وذلك لأن:

- مبدأ الشرعية (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) كان يُراد به حماية الفرد من:
  - ظهور تجريم جديد
  - أو تشديد عقاب قديم
- وبالتالي:
  - كما نمنع رجعية القانون الأشد حمايةً لحرية الفرد،
  - فإن من العدالة والمنطق أن نسمح برجعية القانون الذي يخفف أو يلغي التجريم أو العقاب.

وإلا لكان من الظلم:
أن نُطبق على المتهم عقوبة أقرّ المشرّع نفسه بعدم فائدتها أو مبالغتها.

3 معيار تحديد القانون الأصلح للمتهم

◆ مهم جدًا:

تحديد ما إذا كان القانون أصلح للمتهم مسألة قانونية موضوعية، وليست مسألة شخصية يقدّرها المتهم أو القاضي بحسب شعوره. المرجع في ذلك هو أحكام القانون نفسه لا مصلحة المتهم الذاتية.

يُعتبر القانون أصلح للمتهم إذا:

- ألغى تجريمًا
- أو أضاف شرطًا للعقاب
- أو ألغى عقوبة
- أو قرر:
  - سببًا للإباحة
  - أو مانعًا للمسؤولية
  - أو سببًا للإعفاء من العقاب
- أو خفّف العقوبة.

والنقطة الدقيقة تكمن غالبًا في الحالة الأخيرة: القانون الذي يخفّف العقوبة.

خامساً: كيف نعرف أن العقوبة الجديدة أخف؟ (في القانون العراقي)

- المشرّع العراقي سهّل هذه المهمة بوضع معيار تشريعي في قانون العقوبات، من خلال:
- المادة (23): تقسيم الجرائم حسب الجسامة
- المواد (25–27): تعريف الجنايات والجنح والمخالفات وعقوباتها
- المادة (85): ترتيب العقوبات من الأشد إلى الأخف.

1 أولاً: نوع الجريمة (جناية – جنحة – مخالفة)

المادة (23):

الجرائم من حيث الجسامة:

- جنايات
- جنح
- مخالفات

والترتيب من حيث الشدة:

الجنايات أشد من الجنح،

والجنح أشد من المخالفات.

- بالتالي:
- عقوبة المخالفة أخف من عقوبة الجنحة
- وعقوبة الجنحة أخف من عقوبة الجناية بصرف النظر عن مدة العقوبة أو مقدارها.
- 📌 مثال:
- غرامة (جنحة) قد تُعتبر أخف من سجن (جناية)، حتى لو كانت الغرامة كبيرة نسبيًا.

2 ثانياً: درجة العقوبة في الترتيب القانوني

إذا كانت الجرائم كلها من نوع واحد (كلها جنايات مثلًا)، ننتقل إلى درجة العقوبة نفسها حسب المادة (85):

العقوبات الأصلية مرتبة من الأشد إلى الأخف كما يلي:

- الإعدام
- السجن المؤبد
- السجن المؤقت
- الحبس الشديد
- الحبس البسيط
- الغرامة
- الحجز في مدرسة الفتيان الجانحين
- الحجز في مدرسة إصلاحية

- إذن:
- الحبس البسيط أخف من الحبس الشديد
- الحبس الشديد أخف من السجن المؤقت
- السجن المؤقت أخف من السجن المؤبد
- السجن المؤبد أخف من الإعدام
- وذلك بغض النظر عن المدة.

3 ثالثاً: مدة العقوبة أو مقدارها

- إذا اتحد نوع الجريمة ودرجة العقوبة، نلتفت إلى:
- مدة العقوبة بالنسبة للعقوبات السالبة للحرية
- مقدار العقوبة بالنسبة للغرامة
- أمثلة:
- الحبس لمدة شهر أخف من الحبس لمدة شهرين.
- غرامة قدرها 10 دنانير أخف من غرامة قدرها 30 دينارًا.
- وإذا تساوت مدة العقوبة السالبة للحرية:
- تكون العقوبة الأشد هي التي يُضاف إليها:
  - غرامة
  - أو عقوبة تبعية أو تكميلية (مثل مراقبة الشرطة).
- مثال:
- الحبس سنة مع مراقبة الشرطة أشد من الحبس سنة بدون مراقبة.
- الحبس شهرًا مع غرامة أشد من الحبس شهرًا بدون غرامة.

4 العقوبات المحددة بين حدين (أدنى وأعلى)

إذا كانت العقوبات محددة بين حد أدنى وحد أعلى:
يُحدّد الأشد والأخف وفق القواعد التالية:
أ) إذا اختلف الحدّان في العقوبتين:
•العقوبة التي يكون الحدان فيها (الأدنى والأعلى) أخفض
→ هي الأخف.
مثال:
•سجن من 5 إلى 8 سنوات
•سجن من 6 إلى 10 سنوات
→ الأولى أخف من الثانية.
ب) إذا تساوى الحد الأعلى، فالعقوبة الأخف هي ذات الحد الأدنى الأخفض.
مثال:
•من 6 إلى 10 سنوات
•من 8 إلى 10 سنوات
→ الأولى أخف لأن حدها الأدنى أقل.

- **ج) إذا تساوى الحد الأدنى، فالعقوبة الأخف هي ذات الحد الأعلى الأخفض.**
مثال:
- **من 5 إلى 8 سنوات**
- **من 5 إلى 10 سنوات**
← الأولى أخف لأن حدها الأعلى أقل.
- **د) إذا اختلف الحدّان الأعلى والأدنى بين عقوبات متعددة:**
- **العقوبة الأخف هي التي يكون حدها الأعلى أقل متى كان ذلك منطقيًا.**
مثال:
- **من 5 إلى 8 سنوات**
- **من 6 إلى 10 سنوات**
← الأولى أخف من الثانية.
- **📌 ملاحظة:**
قسّم المشرّع العراقي في الإصدار الأخير العقوبات غالبًا بتحديد الحد الأعلى فقط دون حد أدنى في كثير من الحالات، لتقليل التعقيد في تحديد القانون الأصلح.

5 إذا جمع القانون الجديد بين أحكام أصلح وأحكام أشد إذا كان القانون الجديد:

- يحتوي أحكامًا في صالح المتهم،
- وأخرى ليست في صالحه،

فالأصل:

تطبيق ما هو أصلح للمتهم من هذه الأحكام،
مادامت قابلة للتجزئة.

أما إذا:

- بدا أن أحكام القانون تمثل وحدة متكاملة لا تتجزأ،

فلا يجوز أخذ بعضها وترك بعضها الآخر،
لأن الإرادة التشريعية قصدت تطبيقها مجتمعة.

6 تعدُّد القوانين المتعاقبة على الفعل الواحد

قد يحدث أن:

- تُرتكب الجريمة في ظل قانون معين،
- ثم يصدر قانون جديد،
- وقبل محاكمة المتهم يصدر قانون ثالث.

في هذه الحالة:

الرأي الغالب في الفقه:

يتم اختيار أصلح القوانين جميعًا للمتهم،

أي مقارنة القوانين الثلاثة، وتطبيق الأنسب منها له.

خلاصة

- القوانين الموضوعية تخضع – كأصل – لمبدأ عدم رجعية القانون الجنائي.
- يوجد استثناءان رئيسيان:
  - القانون المفسِّر ← يسري بأثر رجعي لأنه يكشف عن معنى قديم.
  - القانون الأصلح للمتهم ← يسري بأثر رجعي حماية لحقوق المتهم.
- القانون الأصلح للمتهم يتحقق إذا:
  - ألغى جريمة
  - ضيق نطاق التجريم
  - ألغى عقوبة
  - أضاف سبب إباحة أو مانع مسؤولية أو إعفاء
  - أو خفّف العقوبة.

- في العراق، يُحدَّد الأصلح بالرجوع إلى:
  - نوع الجريمة (جناية/جنحة/مخالفة – م 23)
  - درجة العقوبة (م 85)
  - مدة العقوبة أو مقدار الغرامة
  - نطاق الحدين الأدنى والأعلى للعقوبة.